

تقرير

سلامة يطلق «هندسة مالية» جديدة

وزير المال لـ «الأخبار»: لسنا معنيين بخطوات مصرف لبنان الأحادية

محمد زبيب

عمم مصرف لبنان، أمس، على جميع المصارف والمؤسسات المالية أن بإمكانها أن تستفيد من تسهيلات بالليرة اللبنانية بفائدة 2%، في مقابل إيداعات بالدولار طويلة الأجل لدى مصرف لبنان (الحد الأدنى لاستحقاقها 5 سنوات)، بشرط أن تُستخدم في شراء سندات خزينة بالليرة من السوق الأولية أو الثانوية.

الترجمة العملية لهذا التعميم تعني أن كل مصرف يودع أو يجدد ودائع بالدولار (100 مليون دولار مثلاً) لدى مصرف لبنان، بإمكانه أن يستفيد في المقابل من قرض بالليرة من مصرف لبنان بالقيمة نفسها (150 مليار ليرة مثلاً) بفائدة 2% فقط.

ومن ثم يعيد توزيع هذا القرض في سندات الخزينة الصادرة عن وزارة المال (الدين العام) بفائدة 7% تقريباً. بهذه الآلية، سيحقق المصرف المشارك في العملية الجديدة ربحاً مزدوجاً، الأول من الفائدة على ودائعه بالدولار لدى مصرف لبنان، والثاني من فارق الفائدة على القرض بالليرة بعد إعادة توزيعه في سندات الخزينة، أي أن المصرف سيحقق ربحاً قد يصل إلى أكثر من 12% (تبعاً للاستحقاقات) على كل دولار يودعه أو يجدد إيداعه لدى مصرف لبنان!

وزير المال غير موافق

عملياً، نحن أمام «هندسة مالية» جديدة يطلقها مصرف لبنان، كما فعل بين حزيران وكانون الأول من



التمميم الجديد يسمح للمصارف بتحقيق ربح قد يصل إلى أكثر من 12% على كل دولار (هينم الموسوي)

تحقيق

تستمرّ الدولة اللبنانية، من خلال أجهزتها وإداراتها المعنية، بتجاهل احتجاجات العشرات اللبنانيين والسوريين العاملين لشركة «خليفة لنقل المواشي» والمسجلين لديها، في عرض البحر في تركيا، منذ 20 يوماً، جزءاً من حجز الباخرة الموجودين على متنها نتيجة مشكلات مالية تعاني منها الشركة. هذه الحالة تحولت إلى مأساة إنسانية يذمّع ثمنها العقاب المهذدون بحياتهم وصحتهم

عقاب «محتجزون» في بحر تركيا الدولة تصمّ أذنيها!

مرهونة للمصارف»، مشيرة إلى أن «وضع العمال على متن الباخرة جيد وليس مأسوياً، وكلّ متطلباتهم مؤمنة، وعندما توقع الشركة عقد شحن جديد تحلّ مشكلة حجزهم».

وضع إنساني مأسوي يروى أحد العاملين على الباخرة لـ «الأخبار» الوضع المأسوي الذي يعانون منه «لكون كميات المواد الغذائية شارفت على الانتهاء، وكذلك دواء الإنسولين الذي يتناوله مرضى السكري بينهم، فضلاً عن مادة المازوت، وهو ما يشكل خطورة على حياة العمال المحتجزين وصحتهم، وكذلك على سلامة الملاحه في البحر نتيجة انطفاء أنوار الباخرة التي ستصبح مصدر خطر للبواخر العابرة الأخرى»، ويتابع: «من المفترض على صاحب الباخرة أو وكيلها تأمين مستلزمات عيشنا على متن الباخرة، إلا أنهم يمتنعون عن ذلك، ويمنعوننا من النزول إلى البرّ خوفاً من أن نذعي عليهم، علماً أننا أيضاً لا نملك ثمن نزولنا إلى البرّ، لكوننا موجودين في عرض البحر على بعض أميال من الشاطئ، وذلك نتيجة عدم دفع مستحققاتنا المالية منذ أكثر من سنتين، وهو الأمر الذي اضطرنا إلى ركوب البحر في هذه الرحلة بعدما وعدونا بدفع مستحققاتنا في حال إنجازنا هذه الشحنة».

رغم هذا الوضع، إلا أن أجهزة الدولة اللبنانية تخض الطرف عن متابعة مشكلتهم، يقول العاملون إنهم اتصلوا مرّات عدة بالمدير العام للنقل البري والبحري في وزارة الأشغال العامة والنقل، عبد الحفيظ القيسي،

ومستحققاتهم المالية، وترتيب ديون على عاتق الشركة لبعض المصارف، وهو ما أدى إلى احتجازهم قسراً في تركيا، واحتجاز عشرات العمال غيرهم على متن باخرتين أخريين تابعتين للشركة نفسها قبالة السواحل البرازيلية.

بحسب مصادر مصرفية، تعاني الشركة من تعثر مالي أدى إلى حجز مجموعة من البواخر التابعة لها، نتيجة امتناعها عن تسديد الديون المترتبة عليها، وذلك بعد فشل عمليات توسيع الأعمال التي قامت

بها. فيما تفيد أوساط العاملين بأن «صاحب الشركة هرب مع شقيقه وابنه إلى هونغ كونغ، بعدما وصلت الديون المترتبة عليه إلى نحو 30 مليون دولار أميركي، وهو ما دفعه إلى تأسيس شركة جديدة، ونقل ملكية ثلاث بوأخر إليها لإبعادها عن تداعيات الأزمة المالية التي تلاحقه».

تفقد مصادر إدارة الشركة في اتصال معها إلى أنها «تمرّ بظروف مالية صعبة قيد المعالجة، وهناك بوأخر

فيضيان عقيقي - داني الامين

39 عاملاً لبنانياً وسورياً محتجزين في عرض البحر، قبالة الشواطئ التركية، منذ 20 يوماً، على متن باخرة «الورد» التابعة لشركة «خليفة لنقل المواشي»، المسجلة في وزارة الأشغال والنقل اللبنانية، ويرزح هؤلاء تحت وطأة أوضاع إنسانية وصحية مأسوية، إذ شارفت المواد الغذائية التي بحوزتهم على الانتهاء، فيما الدولة اللبنانية تعيش في غيبوبة تامة، وكان مسؤولية مواطنيها العالقين في البحر والعمال السوريين المسجلين لديها لا تقع على عاتقها. ويعود السبب في احتجازهم إلى الأزمة المالية التي تعاني منها الشركة المدينة لمجموعة من المصارف، وهو ما أدى، بحسب العاملين على الباخرة الذين تواصلت معهم «الأخبار»، إلى «تنفيذ أمر حجز عليها عند دخولها إلى المياه الإقليمية التركية، منذ 20 يوماً، وتالياً منعهم من قبل وكيل الباخرة (الشركة) من الخروج من الباخرة إلى البرّ التركي، خوفاً من إلزام الشركة بدفع المستحققات المترتبة عليها من جهة، وتفادياً لأي مشكلات حقوقية قد تترتب عليها من جهة أخرى نتيجة ادعاء البحارة على الشركة التي لم تدفع مستحققاتهم منذ أكثر من سنة، ما أدى إلى حرمانهم حقوقهم المالية والاجتماعية».

تعثر الشركة والبحارة يدفعون الثمن! تعود المشكلات التي يعاني منها العاملون على بوأخر شركة «خليفة لنقل المواشي» إلى أكثر من سنتين، نتيجة تعثرات مالية تعاني منها الشركة أدت إلى حرمانهم رواتبهم

مسجلة لديها أيضاً، يردّ القيسي قائلاً: «لقد قمنا بالإجراءات اللازمة وفق الصلاحيات الممنوحة لنا، وهي متابعة الأمر والحث على تسريع المعاملات، أما البحارة فهم معتادون العيش على متن البواخر، التي لا يمكنهم تركها من دون ملاحين».

تحديد المسؤوليات